

Distr.: General
5 April 2006
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - تواصل ارتفاع مستوى العنف في دارفور خلال شهر آذار/مارس، بورود تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين الأطراف المتصارعة، بما في ذلك بين مختلف الفصائل التابعة لجيش تحرير السودان. وفي شمال دارفور، على سبيل المثال، وردت تقارير عن نشوب القتال في أم سدر يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير بين فصيلي ميني ميناوي وعبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان. وتم احتجاز سليمان جاموس منسق الشؤون الإنسانية التابع لجيش تحرير السودان من قبل فصيل ميناوي، ولكن أُفرج عنه في وقت لاحق لأسباب كان منها تدخل ممثلي الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل أحد قادة فصيل عبد الواحد وأُصيب ٤ قادة آخرون شمال هشابة إثر هجوم شنه فصيل ميني ميناوي.

٣ - ولا تزال حدة التوترات في جنوب دارفور مرتفعة وتزداد التقارير عن حدوث اشتباكات بين القبائل وهجمات المليشيات. وأدعي بقيام أفراد القبائل المسلحين بدعم من القوات الحكومية بالهجوم على معسكر جيش تحرير السودان في ريل بالقرب من شعيرية في ١٤ شباط/فبراير. وقام جيش تحرير السودان في اليوم ذاته بإسقاط طائرة هليكوبتر حكومية بالقرب من أرتو، وألقى القبض على أحد طياريهما. وقام المشردون داخليا في شعيرية بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة في السودان في شباط/فبراير بأنهم لا يزالون يتعرضون للاعتداء من قبل المليشيات، وتعرض النساء للاغتصاب والقتل بالقرب من نقاط المياه الرئيسية. ولا تزال



الحالة في قريضة متوترة. ففي ١٦ شباط/فبراير، قام رجال القبائل المسلحون بمهاجمة عدد من القرى الواقعة إلى الجنوب الشرقي من قريضة.

٤ - وفي غرب دارفور، أدت الهجمات على القرى والعنف السائد في معسكرات المشردين داخليا ووجود مجموعات تشادية مسلحة، واستمرار التحرش بالسكان على أيدي المليشيات، إلى زيادة تشريد المدنيين، بمن فيهم العائدين. وفي منطقة جبل مرة في غرب دارفور، أدى القتال الذي نشب مؤخرا بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان إلى هروب جميع السكان من المدينة. ولا تزال القيود الأمنية المشددة للأمم المتحدة سارية في أجزاء من غرب دارفور، مما كان له أثر سلبي على تقديم المساعدة الإنسانية.

٥ - واستمر انتشار اللصوصية في جنوب دارفور، وتعرضت قوافل المساعدة الإنسانية والقوافل التجارية للاعتداء. وفي شمال دارفور، تعرضت قوافل المساعدة الإنسانية لعدة هجمات على الطريق الواصل بين طويلة وكبكاية.

٦ - وفي شمال دارفور أيضا، وردت تقارير عن قيام الحكومة بشن هجمات على القرى في منطقة حسكيتته في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير، مما أجبر العديد من السكان على الهروب من قراهم. وبالرغم من عدم إمكانية التأكد من الإصابات، تشير التقارير الأولية إلى تأثير عدد من القرى بذلك القتال.

٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، شوهدت طائرة عمودية حكومية تحلق في أجواء الطينة شمال دارفور مكتوبا عليها علامة (بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان)، كما شوهدت مرة أخرى في اليوم ذاته في زالنجي بغرب دارفور. وفي ٧ شباط/فبراير، أطلقت أعيرة نارية باتجاه طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة في منطقة جبل مرة بغرب دارفور.

٨ - ونُظمت عدة مظاهرات في الفترة المشمولة بالتقرير في دارفور ضد نشر بعض الصحف الأوروبية رسومات كاريكاتورية للرسول محمد. وفي ٢ شباط/فبراير، قام الطلاب بتظاهرة في مدينة نيالا وقذفوا الحجارة باتجاه مجتمعات وموظفي المنظمات غير الحكومية الدانمركية والنرويجية. إلا أن المظاهرات في السودان كانت سلمية إلى حد كبير بالمقارنة مع الاحتجاجات التي حدثت في بلدان أخرى.

ثالثا - حقوق الإنسان والحماية

٩ - لا يزال السكان المدنيون في دارفور يعانون من وطأة العنف. وفي الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها القرى ومجمعات المشردين داخليا، تعرض المدنيون للقتل أو الإصابة، في

الوقت الذي انتشرت فيه أعمال العنف القائمة على نوع الجنس. كما تم تشريد الأسر، وكان الكثير منها ترى ممتلكاتها وهي تُسلب وتُنهب.

١٠ - وفي شمال وجنوب دارفور، واصلت جميع الأطراف في الصراع استراتيجية متعمدة لاستهداف المدنيين سعياً منها لوقف ما تزعمه من الدعم للمجموعات المعادية. وأدى ذلك إلى المزيد من تحركات السكان، بما في ذلك في شعبية وميرشيناغ وقريضة في جنوب دارفور. وقد تفاقمت الزيادة في الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين من جراء انخفاض قدرة العناصر الفعالة الدولية للمساهمة في حمايتهم، نظراً لأن انعدام الأمن أعاق إلى حد كبير فرص الوصول إليهم بطريقة آمنة.

١١ - وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعدد من المبادرات للمساعدة على حماية المدنيين من خلال تسيير دوريات لجمع حطب الوقود في مدينة نيريتي في جنوب دارفور. وإني أرحب بهذه الخطوات، وأشجع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على اتخاذ تدابير إضافية لمنع ورصد انتهاكات وقف إطلاق النار بطريقة فعالة. وسوف يساهم ذلك في حماية المدنيين في الحالات الشبيهة بتلك التي وقعت أخيراً في ميرشيناغ وشعبية وقولو.

١٢ - ولا يزال الأطفال يتضررون من جراء الحالة المتقلبة في دارفور، وغالباً ما يكونون ضحايا لجرائم العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ففي المنطقة المحيطة بمعسكر مورني في غرب دارفور، تم توثيق ثماني حالات لاغتصاب الأطفال في الشهرين الماضيين. وغالباً ما تحدث هذه الاعتداءات عندما يقوم الأطفال بأعمال الزراعة أو الرعي أو جمع المياه وحطب الوقود. ونظراً لاعتماد العديد من الأسر الفقيرة على عمل أطفالها من أجل البقاء، فليس من غير المعتاد أن يترك الأطفال لوحدهم وبعيداً عن أسرهم معظم ساعات اليوم.

١٣ - كما تتواصل التقارير بشأن تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة. فقد وجدت بعثة أرسلتها الأمم المتحدة إلى طويلة في شمال دارفور في شباط/فبراير أن معظم الصبيان ممن تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة مجندون في فصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان.

١٤ - وفي شباط/فبراير، واصلت أجهزة الأمن الوطنية إعاقة مجموعات المجتمع المدني من ممارسة حقها في حرية التعبير وتشكيل الجمعيات. ففي ١٣ شباط/فبراير، اعتُقل خمسة أعضاء من إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية وأُفرج عنهم لاحقاً دون أن توجه لهم تهمة بسبب اشتراكهم في حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان عقدت في مدينة الضعين بجنوب دارفور. وفي ٢٠ شباط/فبراير، في غرب دارفور قام موظفو الأمن الوطني باستدعاء مدير المنظمة ذاتها إلى الجنيّة لاستجوابه بشأن أنشطة المنظمة ومصادر تمويلها.

١٥ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وحتى الآن استطاعت بعثة الأمم المتحدة في السودان توثيق ست حالات لاعتقال قادة محليين لإعراهم عن القلق بشأن المشردين داخليا أو تقديم معلومات إلى "الأجانب". وفي ثلاث من هذه الحالات وجهت اتهامات ضد الزعماء أمام المحاكم المحلية. وأدى ذلك إلى إحجام المشردين داخليا عن إخطار المجتمع الدولي بمشاكلهم خوفا من الانتقام. وتساهم المضايقات والاعتقالات التعسفية لقادة المجتمع المحلي من قبل الشرطة وموظفي الأمن الوطني في إيجاد مناخ من الخوف في جنوب وغرب دارفور.

١٦ - ولا يزال المدنيون الذين ينتمون إلى نفس الأصل العرقي لجماعة المتمردين في دارفور يتعرضون للاعتقال التعسفي والاحتجاز من قبل أجهزة الأمن الوطنية. ويتم احتجاز المعتقلين لجرد الاشتباه بتقديم الدعم للمتمردين ويحتجزون لفترات تصل إلى ٥ أشهر دون توجيه تهمة رسمية لهم. وذكر محتجزون تمت مقابلتهم أثناء زيارة إلى سجن الضعين أنهم تعرضوا أثناء الاستجواب للتعذيب والتهديد بالتعذيب. والحق في الحماية أثناء المحاكمة التريهة بما في ذلك الحق في إخطارهم بالتهمة الجنائية وإحضارهم أمام المحكمة دون إبطاء لا مسوغ له هي حقوق مكرسة في الدستور الوطني المؤقت بوصفها حقوقا لا يمكن الانتقاص منها ولا يمكن تعليقها حتى في حالات الطوارئ.

١٧ - وقد اشتمل تقرير الساب (S/2006/148، الفقرة ١٠) على معلومات تتعلق بوفاة أحد الطلاب في جنوب دارفور نتيجة الإفراط في استخدام القوة من قبل أفراد الاحتياطي المركزي للشرطة. وقدم من ادعي بارتكابه لتلك الجريمة إلى العدالة أمام محكمة الجينية الجنائية الجديدة للجرائم المرتكبة في دارفور. وفي ١٥ شباط/فبراير شرعت محكمة نيالا الجنائية الجديدة في الاستماع لشكاوى ضد اثنين من أفراد استخبارات الحدود العسكرية يدعى بمشاركتهم في الهجمات التي حدثت في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥ والتي قتل فيها ٢٨ مدنيا. بيد أنني أشعر بالقلق إزاء فعالية التحقيقات ومحاكمة هذه الجرائم المدعى بها نظرا لعدم قدرة الشهود على التعرف على المتهمين كمشاركين في الهجوم. ومما يدعو للإحباط أن اللجان التي أنشأتها الحكومة للتحقيق في الهجمات في طوال (١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و مرشني ٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) لم تحرز أية نتائج حتى الآن.

١٨ - وعقد اجتماعان لآلية التنفيذ المشتركة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والحماية يومي ١ و ١٩ شباط/فبراير. ومن المسائل التي تمت مناقشتها خطة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة والتوصيات المعتمدة بعد زيارة الوفد المشترك إلى مورني في جنوب دارفور والوصول إلى مرافق الاحتجاز. وفيما يتعلق بالعنف الذي يمارس بالاستناد إلى نوع الجنس، قدمت حكومة

الوحدة الوطنية قائمة مستكملة بالعيادات المأذون لها بتقديم المعلومات الطبية لاستخدامها في الإجراءات الجنائية. وطلبت بعثة الأمم المتحدة في السودان رسالة من الحكومة لتسهيل وصولها بشكل كامل وبدون اعتراض إلى مرافق الاحتجاز وقائمة بالمحتجزين حالياً لدى أجهزة الأمن الوطني. واستطاع موظفو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في السودان في جنوب دارفور الوصول إلى المحتجزين لدى جهاز الأمن الوطني وأنا من جانبي أحث الحكومة على توفير فرص مماثلة في المناطق الأخرى أيضاً.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٩ - تواصل المنظمات الإنسانية عملها في ظل أوضاع أمنية صعبة تؤثر سلباً على الحالة العامة وتعوق تقديم المساعدة بطريقة فعالة. فانهدام الأمن مؤخراً في قريضة ومرشنق وشعيرية في جنوب دارفور من بين مواقع أخرى أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان.

٢٠ - ولا يزال توصيل المساعدة الإنسانية يثير قلقاً بالغاً في غرب دارفور نظراً لبقاء المنطقة المحيطة بالجنينة وشمالها تخضع لقيود مرحلة الأمم المتحدة الأمنية الرابعة. ولا يستطيع الحصول على عمليات الأمم المتحدة سوى ٥٠ في المائة تقريباً من السكان المتأثرين في هذه المناطق مما يجبر المنظمات الإنسانية على الاعتماد على حلول أكثر تكلفة لتقديم المعونة الإنسانية بما في ذلك اللجوء إلى مقاولي القطاع الخاص واستئجار طائرات هليكوبتر خاصة. وتزداد الحالة سوءاً في منطقة كلبس - سيليا وأجزاء كبيرة من جبل مرة حيث لا أثر لوجود المساعدة الإنسانية إطلاقاً مما يترك نحو ٣٠٠ ألف شخص من السكان الضعفاء دون مساعدة.

٢١ - وبالرغم من هذه المعوقات الكبيرة لا تزال الحالة الإنسانية تحت السيطرة الآن. وكنتيحة لجهود مجتمع المعونة ما زال سكان دارفور في منأى عن الأوبئة الرئيسية ولا تزال معدلات سوء التغذية العامة مستقرة. وفي كانون الثاني/يناير قدم برنامج الأغذية العالمي ٣٦ ألف طن من الغذاء لنحو ٢,١ مليون من المستفيدين. إلا أن مخزونات لبرنامج الأغذية العالمي في دارفور والإمدادات المتجهة حالياً إلى دارفور سوف تلي الاحتياجات حتى منتصف نيسان/أبريل فقط. وسوف يبدأ النقص في بعض السلع من غير الحبوب في ذلك الوقت وستظهر فجوات كبيرة في خطوط الإمداد ابتداءً من أيار/مايو أي قبل شهرين من موعد موسم الجوع.

٢٢ - وتوجد بعض المؤشرات الإيجابية نسبياً فيما يتعلق بالتعليم: ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كان ما يزيد على ٣٥٠ ألف طفل مسجلين في المدارس الابتدائية وهو أكبر عدد يسجل على الإطلاق. ويواجه قطاع الصحة من ناحية أخرى صعوبات بالغة. فقد أدى

انسحاب بعض المنظمات غير الحكومية من بعض المناطق في دارفور بسبب انعدام الأمن ونقص التمويل والموظفين إلى اتساع الفجوة في الخدمة وهو ما يتطلب المعالجة على نحو عاجل. وتقلصت فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية في مستهل عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع الحالة التي كانت سائدة في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٥. وقد أثرت الزيادة في انعدام الأمن ونقص التمويل في القطاعات الأخرى بطريقة مماثلة وبصفة خاصة في مجال التغذية وإمدادات البنود غير الغذائية.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٣ - ما يزال التقدم المحرز بطيئا في محادثات السلام السودانية المشتركة المعنية بدارفور في أبوجا. وتعكف لجنة الترتيبات الأمنية، التي باشرت مناقشتها الموضوعية بعد قرابة الشهر من بدء محادثات تقسيم السلطة والثروة، في محادثات حاسمة تجرى بخطى حثيثة نسبيا.

٢٤ - وتواصلت المناقشات بشأن تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية المبرم في نجامينا على الرغم من أنها كانت بطيئة في بدايتها، وتناولت جميع القضايا الرئيسية مثل تعزيز آليات وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وفض اشتباك الأطراف المتحاربة الرئيسية وحلفائها وإعادة نشرهم ونزع أسلحتهم. وتوجت هذه المحادثات، في ١٢ آذار/مارس، بمشروع اتفاق معزز لوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، عرضته الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي على الأطراف. ويستند مشروع الاتفاق إلى اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وبرتوكولات أبوجا المبرمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويعزز، على وجه الخصوص، آلية الرصد المرتبطة بوقف إطلاق النار.

٢٥ - ولم تتمكن الأطراف في لجنة اقتسام السلطة، من التوصل إلى اتفاق بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال الرئيسية على الرغم من أنها استنفدت المناقشات حولها. ومن بين المسائل الرئيسية ما إذا كان ينبغي أن تصبح دارفور إقليما واحدا أم تبقى مقسمة إلى ثلاث ولايات مستقلة؛ وإدخال ممثل من دارفور في هيئة الرئاسة الوطنية؛ وحدود دارفور؛ والنسبة المثوية للمشاركة السياسية لمواطني دارفور، سواء على مستوى الخرطوم أو على المستوى الوطني في حكومة الوحدة الوطنية ومؤسسات الحكم المحلية بصفة عامة.

٢٦ - وفيما يتعلق باقتسام الثروة، تم الاتفاق على الكثير من القضايا، ولكن بقي عدد آخر من القضايا لا يزال قيد النقاش. ومن بين هذه القضايا المعلقة تعويضات الحكومة لضحايا الحرب (بما في ذلك ما إذا كان ينبغي أن تدفع هذه التعويضات على أساس فردي أم جماعي)، والإيرادات الوطنية التي يتعين تحويلها إلى دارفور.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٧ - وحتى ٢٠ آذار/مارس، كان لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ما مجموعه ٦ ٨٩٨ فردا في دارفور، منهم ٧١٥ مراقبا عسكريا، ٣٨٥ من الشرطة المدنية، و ٢٧ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ١١ من موظفي لجنة وقف إطلاق النار، وقوة حماية مكونة من ٤ ٧٦٠ جنديا. وحافظت بعثة الأمم المتحدة في السودان على إقامة اتصالات وثيقة ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، عن طريق إجراء اتصالات منتظمة برئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذي يوجد مقره في الخرطوم، وموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي الموجودين في دارفور، وعن طريق عقد اجتماعات دورية بين خلية المساعدة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٢٨ - وفي شباط/فبراير، كان قائد فريق خلية المساعدة التابعة للأمم المتحدة لا يزال يزاول مهام رئيس هيئة الأركان لفرقة العمل المتكاملة الخاصة بدارفور. وقد تركزت اجتماعات فرقة العمل المتكاملة الخاصة بدارفور على القضايا الأمنية، واللوجستية، وقضايا التخطيط وتقديم المشورة بشأن مسار العمل في المستقبل. وشارك رئيس الفريق أيضا في المناقشات المتعلقة بالترتيبات الأمنية في محادثات أبوجا للسلام.

سابعا - ملاحظات

٢٩ - أدى تصاعد القتال بين الأطراف في الآونة الأخيرة، إضافة إلى شن الهجمات المتعمدة على المدن والقرى ومستوطنات الأشخاص المشردين، وأعمال اللصوصية، إلى إجبار آلاف آخرين من المدنيين على الفرار من منازلهم، وإلى تعرضهم إلى ضروب كثيرة من الإساءات. ومما يثير قلق البالغ، على وجه التحديد، التقارير عن ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في قريضة، وميرشينغ وشعيرية في جنوب دارفور، وفي أماكن أخرى، مما أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من الناس. ويعتبر أخطر هذه المشاكل استمرار المليشيات في شن الهجمات على المدنيين العزل. وتشير تقارير عديدة من الاتحاد الأفريقي إلى أن هذه المليشيات تتلقى الدعم من الجيش. غير أن الحكومة أنكرت ذلك، مع أن التقارير تورد ذلك باستمرار. ويجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات فورية للسيطرة على القوات الخاضعة لها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وسيكون في غاية الصعوبة، إن لم نقل من المستحيل، التوصل إلى اتفاق سلام ووقف إطلاق نار مستدامين ما لم يتم إيقاف هذه الهجمات.

٣٠ - وإني أستنكر استمرار حالة عدم الأمن، وأناشد جميع الأطراف وقف جميع الهجمات على الأهداف المدنية؛ وأذكر الحكومة بواجبها غير المشروط تجاه حماية مواطنيها.

٣١ - ولن يتوقف العنف ما لم تلتزم الأطراف التزاما نهائيا وقاطعا بالتفاوض للتوصل إلى اتفاق سلام شامل، بدلا من الحل العسكري. وإني في هذا الصدد، أرحب بالملاحظات التي أبدتها كبير مسؤولي الاتحاد الأفريقي في ١٢ آذار/مارس، التي شدد فيها على ضرورة قيام الأطراف بتوقيع الاتفاق المعزز لوقف إطلاق النار وإلا فإن المجتمع الدولي سيضطر إلى أن يخلص إلى أنها غير جادة في التوصل إلى السلام. وبالفعل، يعد تقديم مشروع اتفاق معزز لوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية من جانب الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي تطورا إيجابيا وخطوة حاسمة نحو التوصل إلى تسوية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للأطراف التحرك بسرعة لإبرام ترتيبات شاملة لوقف إطلاق النار، والالتزام التام بهذه الاتفاقات وتنفيذها فورا.

٣٢ - وهذا ما سيتطلب من الأطراف الدخول في المباحثات بروح أكثر ميلا للتوفيق من أجل التغلب على القضايا الخلافية المتبقية في الوقت المناسب، وإبرام اتفاق سلام شامل لدارفور بدون مزيد من التأخير. وما تزال العلاقة المشقة داخل الحركات وبين الحركة والأخرى، وكذلك بين العديد من القادة الميدانيين، تشكل تحديا أمام إحراز التقدم. ومما يبعث على القلق الشديد الانشقاقات التي حدثت، على وجه التحديد، داخل صفوف حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، التي أدت إلى الاقتتال بين الفصيلين الموحدين في الميدان. وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة وذلك مع بدء لجنة الترتيبات الأمنية تمحيصها للقضايا الأساسية. ومن الأمور المهمة للغاية أن تكفل الحركات عدم إعاقة التقدم في المباحثات بسبب المشاحنات الداخلية بينها.

٣٣ - ويناط بالمجتمع الدولي دور حاسم خلال هذه الفترة المصيرية الحاسمة. وقد أفصح المجتمع الدولي في بروكسل عن مشاركته، وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها الاتحاد الأوروبي، في ٨ آذار/مارس، بمشاركة الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية معاً، وركزت على أهمية تعبئة الدعم لمساعي إنهاء الأزمة وتخفيف المعاناة في دارفور في أقرب ما يمكن.

٣٤ - وبالمثل، يمكن أن يكون لأي مجموعة من الدول أو المنظمات ذات التوجهات المشتركة، لو ركزت جهودها، تأثير كبير في التشجيع على إيجاد حل سلمي لهذا الصراع بتقديم الدعم للأطراف وممارسة الضغط عليها للاشتراك الكامل واحترام جميع التزاماتها.

٣٥ - وبوضع ما تقدم في الاعتبار، عقد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، نيابة عني، اجتماعا لمجموعة من هذا القبيل من الدول الأعضاء، في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، ناقشت الأزمة في دارفور وأهمية الدعم الدولي في إيجاد حلول للأزمة. وآمل

أن تتمخض هذه المناقشات التي ستدور في الأيام والأسابيع التالية، عن إنشاء آلية دائمة للمشاركة الدولية المطردة والمتسقة في أزمة دارفور، تشمل تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي. كما ألاحظ أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أعربت عن نيتها في عقد مجموعة من هذا القبيل، بمشاركة الأمم المتحدة، وأود أن أشيد بها لهذه المبادرة.

٣٦ - ويرجع العنف الذي يجتاح دارفور جزئيا إلى الصراعات المحلية على قضايا محلية محددة، وتقوم به ميليشيات ليست طرفا في عملية أبوجا. ولذا فبالإضافة إلى الحاجة إلى التوصل إلى تسوية سياسية في أبوجا، هناك حاجة ماسة للقيام بعمليات مصالحة في المجتمع المحلي لاستعادة قدر من الأمن على المستوى المحلي، والسماح بعودة الأشخاص المشردين إلى قراهم. وينبغي أن تكون عمليات المصالحة المحلية هذه شاملة حقا، يشارك فيها ممثلو القبائل وغيرهم من أصحاب المصلحة المحليين الذين تختارهم دوائهم بحرية كاملة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه الجهود، التي يمكن الشروع فيها حتى قبل إبرام اتفاق سياسي في أبوجا. ومن شأن تنظيم سلسلة من جهود المصالحة المحلية على غرار ما تقدم أن يمهّد الطريق لحوار مشترك بين أهل دارفور، فور اختتام عملية أبوجا. وقد دعت الأطراف نفسها أثناء الجولة الخامسة من المحادثات، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، إلى إجراء حوار عريض وهادف مشترك بين أهل دارفور.

٣٧ - ولا يزال اشتداد حدة العنف في غرب دارفور وضعف العلاقات بين تشاد والسودان يؤثران تأثيرا سلبيا على مفاوضات السلام. ومع أن الاتفاق الموقع بين تشاد والسودان في طرابلس في ٨ شباط/فبراير، يمثل تطورا مشجعاً، لا بد من بذل المزيد لتعزيز هذه العملية. وقد طلب اجتماع المتابعة الذي عقده رئيسا هيئة الأركان ومديرا الأمن الخارجي للسودان وتشاد، في طرابلس في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان توفير الأمن لنقاط المراقبة التي تقرر إنشاؤها على الحدود السودانية كجزء من تنفيذ اتفاق طرابلس، وتقديم المساعدات الطبية والغذائية وفي مجالات النقل الجوي والاتصالات وتدريب أفرقة المراقبين، وذلك في حدود الموارد المتاحة. وفيما يقوم الاتحاد الأفريقي بدراسة هذه المقترحات، فإنني أحث الحكومتين التشادية والسودانية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ اتفاق طرابلس، بهدف تطبيع العلاقات وتخفيف حدة التوتر على طول حدودهما المشتركة.

٣٨ - وبمر المجتمع الدولي والشعب السوداني بمنعطف خطير في دارفور. وبما أن سكان المنطقة ما يزالون يقعون ضحايا للعنف، فمن المهم للغاية الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبذل الجهود لحمايتهم. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، أن يتم تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي كان أداؤها جديرا بالثناء حقا، وتزويدها بكل ما تحتاجه من الدعم حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بشكل فعال.

٣٩ - ووفقا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5) ولقراره ١٦٦٣ (٢٠٠٦)، فإن الأمم المتحدة تتحرك إلى الأمام على وجه السرعة لإعداد الخطط اللازمة للانتقال المحتمل إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل للقرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والذي أيد فيه الانتقال، من حيث المبدأ؛ والقرار الأخير الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٠ آذار/مارس، بتجديد دعمه، من حيث المبدأ، للانتقال.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، ما زالت هناك قلق شواغل إزاء هذا الانتقال تراود حكومة السودان وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن الضروري معالجة هذه الشواغل كمسألة عاجلة، وأقوم الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك. ومن المهم الإشارة إلى أن من يتكلمون عن احتمال وجود قوات غير أفريقية على التراب السوداني ربما يعمدون إلى ترويع فهم مضلل لأهداف السلام التي تسعى لتحقيقها عملية الأمم المتحدة في دارفور.

٤١ - وكما ينبغي التشديد على ضرورة الاضطلاع بالتخطيط للخطوات التالية بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وقد أجريت مناقشات موسعة حول هذا الموضوع مع ألفا عمر كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ومن المهم المحافظة على هذه الروابط الوثيقة ونحن نتقدم إلى الأمام.

٤٢ - ومن الخطوات العملية الحاسمة في التخطيط المشترك، التخطيط لبعثة تقييم تقني لدارفور، التي ينبغي أن تكون مهمة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولكي يكون التقييم فعالا، لا بد أن يتيسر لفريق الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة إمكانية كاملة وغير مقيدة للوصول إلى المنطقة، وللمسؤولين الحكوميين، والجهات الفاعلة المحلية، والحصول على المعلومات المهمة حتى يتمكن من إكمال التخطيط. كما سيكون من الضروري أن تسافر بعثة التقييم هذه إلى تشاد لاستعراض الحالة على ذلك الجانب من الحدود بالاتفاق مع حكومة تشاد. ومن الواضح أن هذا سيتطلب موافقة الحكومة التشادية. وسيتعين في مرحلة ما، ربط المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأصحاب المصلحة الآخرين، بعملية الانتقال وبالتخطيط.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق الأمم المتحدة وشركائها في دارفور مهمة كبيرة تتمثل في تحقيق استقرار الحالة الإنسانية. فهناك ما يقارب ٢٠٠ ١٤ من العاملين الوطنيين والدوليين المتفانين في مجال الإغاثة الإنسانية، لمساعدة ٣٦ ملايين من السكان المستضعفين، نصفهم تقريبا من المشردين. وقد ساعدت هذه الجهود في درء تفشي الأوبئة الرئيسية، والحد

من سوء التغذية وتخفيف معاناة السكان المتأثرين بالصراع. بيد أن تصاعد انعدام الأمن في غرب دارفور أدى إلى حالة فرضت علينا سحب كثير من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة، مما أعاق توصيل مساعدات منقذة للحياة للسكان المستضعفين في العديد من المناطق. وأخشى إذا تدهورت الأحوال أكثر من ذلك، أن تضيق المكاسب التي تحققت في عام ٢٠٠٥. ولذلك، فلني أناشد بقوة مجتمع المانحين لمواصلة دعم الجهود الإنسانية في دارفور.
